العدد (4090) السنة الخامسة عشرة - الإثنين (18) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

المـوازنــة الـعـامـة لـلـبـلاد.. مـلاحـظـات لابــدّ منها

أعاد مجلس النواب العراقي مشروع الموازنة العامة للسنة المقبلة (٢٠١٨) الى لجنته المالية لتفتح نقاشاً آخر مع الحكومة حول الاعتراضات التي يبدو أنها رسائل انتخابية موجهة الى جمهور الكتل البرلمانية في المحافظات المختلفة، بدلاً من أن يتم التعامل مع الموازنة على أن أرقامها تمثل دلالات سياسية واقتصادية واجتماعية، ويفترض من خلالها الكشف عن مختلف أغراض الدولة واهدافها عن طريق تحليل أرقام الإيرادات والنفقات العامة التي تجمعهما هذه الوثيقة المهمة التي تصدر بقانون بحسب الدستور

□ عبدالحسين الهنين

لكن الواضح والثابت أن موازنة ٢٠١٨ لم تكن مختلفة عن الأعوام السابقة ما عدا شطارة الحكومة في اعادة توزيع الأرقام بشكل مختلف ليظهر العجز فيها دون مستوى العام السابق، فلم نجد أي تغيير جوهري، والحكومة العراقية وتحديداً وزارة المالية، ما زالت تتعامل مع الموازنة على أنها مجرد بيان يتضمن الإيرادات العامة والنفقات العامة، بينما كان يفترض بها أن تتعامل مع هذه الوثيقة المهمة على أنها الأداة الرئيسة التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية..

ورغم أن موازنة ٢٠١٨ ليست عالية التخصيصات كالموازنات الماضية.. لكنها كسابقاتها ظهرت هزيلة في تحقيق الآمال في تنمية القطاعات الحقيقية للبلاد، فقلّة الأموال والاقتراض من الخارج، لا يبدوان سببين معقولين للاستمرار على نفس الخطى السابقة. والواقع أن البلاد لا تنقصها الأموال بقدر نقصان المفاهيم والإجراءات السليمة في توجيه الأموال نحو أهدافها الحقيقية التي يفترض أن تكون فلسفة بناء أية موازنة ولأيّ بلد كان .

تكشف طريقة إعداد الموازنة العراقية مرّة أخرى عن الاختلال الهيكلي الواضح من خلال عدد من السلبيات تتجسد في صعوبة التعرف على برامج العمل والمشروعات التي تنوي الحكومة القيام بها، فضلاً عن صعوبة قياس كفاءة الوحدات الحكومية المختلفة باعتبارها تشكّل الانعكاس الواقعي لها وكذلك الاستمرار في وضع تقديرات بُنيت على أساس متوسط، تقديرات لعدد من السنوات المالية السابقة أو في ضوء الإنفاق السابق وليس على حاجة فعلية وأهداف واضحة تسعى الحكومة الى تنفيذها. يضاف الى ذلك غياب الرقابة والمتابعة على المشاريع التي ذكرت في قانون الموازنة الذي لم يستند إلى أي حساب ختامي للموازنات السابقة بسبب غيابها وتجاهلها، حتى اصبحت سياقاً طبيعياً في البلاد، ممّا يوفر بيئة لاستمرار تردي الخدمات الحكومية ومستلزمات الانتاج الضرورية لعملية تنمية واعدة. كما لم توفر معايير واضحة لقياس الاداء الحكومي في ظل غياب الحسابات الختامية (Final account) التي تشكّل اهمية بالغة في محاربة الفساد والهدر ومدى صحة تقديرات الموازنة العامة ومطابقتها للواقع لأنها تتضمن النفقات العامة التي أنفقت، والإيرادات العامة التي تمت جبايتها للسنة المنتهية، فالحسابات الختامية تختلف عن الموازنة، لأنها تتضمن أرقاماً حقيقية فعلية يجب أن تكون دقيقة، بينما الموازنة العامة تتضمن أرقاماً تقديرية، ولا معنى لأيّ موازنة دون أن يتبعها حساب ختامي يصدر بعد سنة من اقرارها. وللأسف هذا ما يجري في العراق بشكل معتاد ولا يشكل أي اهتمام لدى الطبقة السياسية. ويمكن القول إن الموازنة حققت هدفاً واحداً هو توفير الاستقرار النفسي لموظفي الحكومة فقط لسنة مقبلة فقط. وقد تكون الحسنة الوحيدة في موازنة ٢٠١٨ أنها اقتربت من تحقيق قاعدة التوازن بين النفقات والإيرادات، حيث ضاقت الفجوة الى حد كبير، وظهر أن العجز كان بسبب ظروف اقتصادية وسياسية، لكن قبول فكرة وجود عجز محدود لا يعطي التبرير بأن يُغطى عن طريق القروض الدولية، وهو الطريق الأسهل حالياً بسبب مساندة العالم للعراق لأهميته العالمية في الحرب على الإرهاب.

على مستوى وظائف الموازنة، لم نجد تخطيطاً واضحاً مرتبطاً بها أو أرقامها، الأمر الذي يجعلنا نتساءل: الى متى يستمر العراق في عدم وجود تنسيق بين الخطط إن وجدت، مع الأموال التي وضعت في الموازنة العامة للبلاد؟ وينطبق الأمر كذلك على عدم ترجمة الاهداف الى مشروعات وأنشطة محددة ولا بوجود علاقة للموظفين بالسياسات والخطط التي يفترض أن تضعها الدولة لتنفيذ برامجها من ارقام الموازنة التي هي أموال الشعب الواجب حمايتها بحسب مواد دستورية، فمثلا:-

- افترضت الموازنة أن العراق سيصدّر نفطاً بمقدار ٣ ملايين و٨٨٠ ألف برميل يومياً بزيادة مقدارها ٦٤٠ الف برميل، وهذا يعد مبالغة غير محسوبة وقد تزيد العجز المتوقع في الموازنة من ٨ مليارات و٣٠٧ ملايين دولار ليصبح اكثر من ٢٠ مليار دولار. وليس سراً أن العراق قد تورّط باتفاق تجميد الإنتاج مع السعودية وروسيا.

- هناك مبالغة في تقدير الواردات غير النفطية حيث كانت بحدود ١١,٧ مليار دولار، مما يجعلنا نتوقع أن تقسو الحكومة على المواطنين في الضرائب والجباية والرسوم وغيرها، لعدم وجود طبقة (بورجوازية) صناعية أو زراعية حقيقية دافعة للضرائب بانتظام، ويبدو أن الحكومة خفضت العجز التقديري من ٢٦ ملياراً في ٢٠١٧ الى ١١ ملياراً في ٢٠١٨، لتحمل ثلثه على جباية الرسوم والضرائب امتثالاً لشروط صندوق النقد الدولي، حيث لم ينتج هذا الانخفاض في العجز عن تطور اقتصادي بل نتيجة لإعادة خلط الأرقام وتوزيعها بشكل مختلف، علماً أن الكثير من ارقام العجز لم تكن حقيقية قبل ٢٠١٤ لكنه اصبح عجزاً حقيقياً بعد التراجع الكبير لأسعار النفط والإنفاق الواسع في الحرب ضد الإرهاب، فضلاً عن الفساد والهدر في المال العام..

- تشكّل النفقات التشغيلية نسبة ٧٦,٥٪ من حجم الموازنة وهذا يشكّل تراجعاً عن شعارات الدولة الاقتصادية في أنها ستزيد النفقات الاستثمارية وتقلل من النفقات التشغيلية.

- تمويل العجز جاء من خلال طريق واحد سهل، لكنه مدمّر هو الاقتراض من الخارج تبدأ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوربي ولا تنتهي ببنوك خليجية وعالمية مختلفة ..

- اعتماد سعر ٤٦ دولاراً للبرميل يعد مجازفة أخرى، حيث لا يمكن الاطمئنان للأسعار الحالية والتي اتوقع شخصياً أن تعاود الهبوط خلال أشهر قليلة بعد زيادة الحفارات في مجال النفط الصخري.

الاستنتاج :-

- مازالت موازنتنا عبارة عن متوالية عددية يعدها موظفون مترهلون في وزارة المالية من خلال جمع وطرح الأرقام ليس إلا، ولا يوجد في الموازنة أي أهداف تنموية واضحة سوى أنها استمرار في تخدير فئة واحدة من الشعب، هم الموظفون، لضمان السكوت اكبر مدة ممكنة أو لغاية انتخابات ٢٠١٨ .

- انخفاض العجز لم يكن نتيجة تطور اقتصادي، بل بسبب زيادة في أسعار النفط وزيادة في جباية الرسوم والضرائب.

- لستُ متشائماً، بل متفائل بزخم العراق الكبير، لكنني اعترض على الاستمرار بالطريقة الروتينية لإعداد الموازنة، وأسعى للضغط بغرض التوعية بهدف إصلاح الإدارة المالية للبلاد.

التيار الديني العراقي على مفترق طرق

ماذا لو أحرز التيار الديني في العراق على الأصوات التي تؤهله لعضوية البرلمان العراقي المرتقبة ؟ والسؤال محل طرح الكثير من المراقبين والمحللين السياسيين لما بدر من بعض رموز هذا التيار من مواقف ليست متطابقة إلى حد كبير، ففي الوقت الذي يؤكد فيه آية الله السيستاني أنه ليس مع حكومة دينية تقوم على مبدأ ولاية الفقيه، كان أحد رموز المجلس الأعلى للثورة الإسلامية قد صرّح علانية بأن هدف المجلس الأعلى يصب في تحقيق مشروع الدولة الإسلامية على أرض العراق.

□ غالب حسن الشابندر

فيما تؤكد أطراف إسلامية أخرى بأن القضية التي تشغل المساحة الأكبر من همومهم هي تكريس الديمقراطية كمفاهيم وآليات عمل في تقاليد وممارسات الشعب العراقي السياسية، هذا، فيما يعلن بعض رجال الدين الشيعة، أنهم مع نظام حكم عراقي شعبي يحترم هوية الشعب العراقي، وفي المقدمة الهوية الدينية بالمعنى العام، ومن هنا يُطمئنون الأقليات الدينية والمذهبية التي باتت تخاف مجيء دينيين متطرفين، بل وحتى معتدلين ولكن يعملون على فرض التقليد الإسلامي من أحكام تعود أساساً إلى الخيار الشخصي بنص الدين نفسه، حيث مما يزيد هذه المخاوف ما يتعرض له المسيحيون في بعض مناطق العراق من اعتداء وانتهاك صارخين.

الحصيلة التي يخرج بها بعض المحللين من هذا التشتت في مواقف القوى الدينية العراقية هو عدم وضوح المستقبل بالنسبة لها، ولكن رغم ذلك، هناك مخاوف تجتاح قطاعات كبيرة من أبناء الشعب العراقي من مجيء هذه القوى وفي نيّتها طرح مشروع الحكومة الدينية، أو طرح مطالب ترمي من شأنها تقييد الحريات، ونسف مقولة المجتمع المدني، وتصفية مفهوم المجتمع المدني، ونسف القيم الديمقراطية، وإحلال ديكتاتورية جديدة ، مثل تعميم الحجاب الإسلامي، أو حذف بعض المواد العلمية من المناهج الدراسية أو تغليب الضرورات الايديولوجية على المصالح الاقتصادية في رسم معالم السياسة الخارجية، أو حظر الحريات الدينية لغير المسلمين، أو الحجر على الفكر العلماني..

وإذا كان بعضهم يخشى من مجيء هذه القوى لأسباب أديولوجية وشخصية وفكرية، حيث يشعر بأنها بداية لتقييد الحريات وقمع الآخر، فإن بعضهم يتخوّف لأسباب تتصل بمستقبل التيار الديني بالذات، بل ومستقبل التوجه الديني للشعب العراقي الذي بات واضحاً، ذلك أن هؤلاء على يقين بأن المطلوب من التيار الديني الآن هو النزول إلى الشارع العراقي وترشيد مسيرته الدينية، ويجب أن تنحصر مهماته في البرلمان على المجالات الحساسة التي تهم الشعب، وعلى رأسها الحاجات اليومية التي باتت تأخذ بخناق الناس في كل مكان من العراق، وفي مقدمتها المسألة الأمنية، و إعادة الثقة بين أبناء الشعب العراقي، والقضاء على البطالة، وتأهيل القطاع التعليمي، وترشيد العلاقة مع دول الجوار، واعمار ما دمّرته الظروف الاستثنائية، ومعالجة بقية الديون ، وإلى ما هنالك من مشاكل ومتطلبات كثيرة معقدة، ينبغي أن يكرس العراقيون كل جهودهم لمعالجتها في أسرع وقت ممكن... هذه هي المهمات التي يجب أن يضطلع بها التيار الديني العراقي في نظر بعض قوى هذا التيار، وليس الانغماس في مشاريع سياسية ذات هوية اديولوجية، وهؤلاء يراهنون على فشل هذا التيار إذا ما تورّط في مشاريع من هذا النوع، وقد ينعكس على كل التيار في داخل الشارع العراقي، خاصة وهناك ميل عند قطاعات كبيرة من الشعب العراقي، ترى ضرورة الفصل بين السياسة والمسألة الدينية، وذلك حتى من داخل الوسط الديني نفسه !

إن التيار الديني العراقي الآن على مفترق طرق، ونقطة العبور تكمن في الانخراط في العملية السياسية من منطلق الواقعية، ومن منطلق التقدير الحقيقي لحاجات الواقع، وليس من منطلق الخيال الاديولوجي، وحري بهذا التيار، أن يدرس تجربة شمس الدين بشكل صارخ وحاد في بلدان كثيرة، وفي تجارب ديمقراطية كثيرة، حيث كانت النتائج معكوسة تماماً.

مُـســاءَلــة الـفـلـسـفـة؟

مازال مصطلح "الفلسفة الإسلامية" يثير عدّة مشاكل من قبل باحثي الإسلاميات من الغربيين، البعض منهم يتحفّظ حول هذه التسمية بدافع رفض تحزيب الفلسفة، وبعضهم الآخر يعارض هذه التسمية بدافع بخس المشاركة الإسلامية في تطوير الفلسفة اليونانية، وثالث ينكر هذه التسمية لأنه ينكر من الأساس، إمكانية الجمع بين التفلسف والإيمان. ومن يصحح منهم استخدام هذه الجملة، فإنه يرى في "علم الكلام"، وليس الفلسفة، الممثل الحقيقي للتفلسف في البيئة الإسلامية، مع إعطاء "المعتزلة" منزلة متميزة في هذا العلم.

□ علي المَدَن

هذا فيما يخص التفلسف الإسلامي القديم، ولكن البعض يبالغ في النفي حد إنكار وجود فلسفة عربية (= مكتوبة بلغة عربية) أو فيلسوف عربي في القرن العشرين! ولا يجد في ما كتبه العرب (والمسلمون) في القرن المنصرم ما يرقى إلى عدِّه "فلسفة" بالمعنى العميق للكلمة.

من أين تنشأ هذه المبالغة في النفي؟ وما هي الشروط المنهجية التي يستصعب البعض بناءً عليها القبول بوجود فلسفة إسلامية تاريخياً أو فلسفة عربية راهناً؟

في رأيي، أن هذا يعتمد إلى حد بعيد على تعريفنا للتفلسف وشروطه أولاً (ما هي الفلسفة؟ وما هي شروط التفلسف؟ وما هي مواصفات الفيلسوف "الأصيل" أو "النموذجي"؟). فلو استبدلنا النظرة المتشددة لمعنى الفلسفة وشروط التفلسف ونظرنا للتفلسف على أنه (تكوين وجهات نظر حول بعض الموضوعات وفقاً للمنهج والمقدمات المختارة) لأمكننا التوسع في معنى الفلسفة إلى مجالات أكثر، ويكون لدينا عدّة أشكال للتفلسف؛ عقلي وتجريبي ووجودي وفيزيائي وغير ذلك.

إن تصور العمل الفلسفي على أنه عمل إبداعي محض كما هو الحال مع النص الشعري أو لوحة الرسم أو المقطوعة الموسيقية ليس صحيحاً، فحتى هذه الأعمال الإبداعية بات الكثير من النقاد يتحدثون فيها عن التناص والتداخل بين الأعمال. لهذا فليس بدعاً أن نجد أعمال الفلاسفة تتداخل وتتمازج، وبعضهم يقتبس من بعض، أو بعضهم يستعير مفهوماً من بعض، أو يتفق البعض مع الأسس العامة في فلسفة ما مع البعض، ويبقى لكل فيلسوف دوره في الشرح والتوضيح، وفي إثارة المشاكل ودراستها في بيئة ثقافية جديدة أو تناول تراث آخر (غير تراث الفيلسوف الأول) وفقاً لتلك الأسس والمفاهيم. ولو فهمنا فكرة الفيلسوف الأصيل بهذا النحو، أي بنحو أقل حدية وجذرية، سيكون بوسعنا تقدير تلك الأعمال القيّمة التي كتبها مفكرون وفلاسفة عرب وعراقيون على مدار قرن كامل، بالرغم من توزعهم على عدّة مدارس وتبنّيهم لأسس منطقية وفلسفية شديدة التنوع! ويكون ذلك علامة على ثراء المشهد الفلسفي ونضجه.

مشكلة الفلاسفة المسلمين المتقدمين (أو بالأحرى مشكلتهم بحسب بعض وجهات النظر) أنهم أخذوا بنظر الاعتبار بعض المسلّمات الدينية في تفلسفهم، أي أنهم لم يكونوا بمعزل عن بيئتهم الدينية الإسلامية (وهل بوسع أحد أن يفلت من بيئته؟!) لذا نجدهم يناقشون مشاكل الإنسان والمجتمع والوجود في سياق أجوبة الدين ومفاهيمه، ولم يكن متاحاً لهم القطيعة مع تلك الأجوبة والمفاهيم والمسلّمات الدينية، تماماً كما هو الحال مع الفلسفة المعاصرة وفلاسفتها الراهنين الذين يتفلسفون وفق مسلّمات عصرنا وبديهياته ومشاغله الفكرية.

لقد ورث المسلمون فلسفة تضع مقدماتها ومفاهيمها خارج الأديان فكان صعباً تهيئة تلك المقدمات والمفاهيم مع "عقائد المِلّة". وكان التفلسف الإسلامي في بدايته (مع الكندي وأمثاله) يفضّل عدم التورط في اقتحام أسئلة وموضوعات المُلالي في الفلسفة، ثم ولدت مشاكل داخلية في الأوساط الإسلامية (انقسامات المسلمين على فرق وصراعاتهم فيما بينهم، صراع المسلمين مع الديانات الأخرى لاسيما النصارى منهم الذين تعرفوا على الفلسفة قبل المسلمين وقاموا بعملية دمجها بتراثهم قبل المسلمين، التيارات القديمة من مانوية وبراهمة ودياصنة وغيرهم) فتم إدخال أسئلة وموضوعات "مُليّة" إلى الفلسفة، وبسببها نشأت لاحقاً ما يسمّى بـ"الفلسفة الإسلامية". صحيحٌ أن الإيمان كان موجِّهاً في الفلسفة الإسلامية لعملية التفلسف، منهجياً ومفاهيمياً وتطبيقياً، ولكنَّ المسلمين ليسوا على مستوى واحد من الخضوع لمصادرات هذا الإيمان، ولذا شهدنا اختلافاً في معالجة بعض المشكلات ذات الصّلة بالدِّين إنكاراً أو تأويلاً، وبسبب هذا تحديداً تفجرت عندنا لاحقاً نزاعات التكفير والاتهام بالمروق من الدين والطعن بالتآمر على المسلمين ودولهم؛ لأنَّ المتدينين الحرفيين من المسلمين وجدوا في أعمال الفلاسفة وطرق تفكيرهم خرقاً فاضحاً لمسلمات العقل الديني الموروثة، وهذا بحد ذاته يعطينا فكرة عن حجم التحديات التي كان يواجهها الفيلسوف المسلم داخل الأجواء الفكرية والاجتماعية الصراطية الصارمة وكيف نظر معاصروه إليه وإلى كيفية تعاطيه مع تلك المسلمات.

ومع القرن السادس الهجري سيشهد التفلسف الاسلامي تحولاً آخر (مع اتجاه ابن عربي وشيخ الإشراق السهروردي) أوسع مما سبق مع "حلقة إخوان الصفا" وما ورد في نهاية "الإشارات والتنبيهات" لابن سينا تمثل باقتحام التصوف عالم الفلسفة وامتزجه معه (على اختلاف توجهات هذا التفلسف التي أشرنا لها توّاً)، ومن رحم هذا الامتزاج وُلدت فلسفة هجينة للملا صدرالدين الشيرازي، فصار بناء الفلسفة العقلية مختلطاً بإشراقات الصوفي وذوقه، ومرتهناً بمسلمات الإلهيات المستقاة من النصوص الدينية الإسلامية، وليس في هذا مشكلة بحد ذاته! إذا كنا نتحدث عن فلسفة خاصة بالدِّين وإلهياته، ولكن ليس أعمَّ من ذلك.

القضية الأعقد في كل فلسفة هي التعميم في نطاق البحث خارج أسوار التعريف والمنهج المختار والمفاهيم الموظَّفة. حين تُوضَح الحدود تتمايزُ الفلسفات؛ وحينما تتمايز الفلسفات لا يكون الخلاف في أيٍّ منها الجدير باصطلاح "الفلسفة" بل فيما يكون الأوفر حظاً في الاقناع بأهمية أسئلته التي ينشغل بها وصلة تلك الأسئلة بحياة الإنسان وتبجيلها وكرامة الإنسان وحريته وسعادته.

لقد ورث المسلمون فلسفة تضع مقدماتها ومفاهيمها خارج الأديان فكان صعباً تهيئة تلك المقدمات والمفاهيم مع "عقائد المِلّة". وكان التفلسف الإسلامي في بدايته (مع الكندي وأمثاله) يفضّل عدم التورط في اقتحام أسئلة وموضوعات المُلالي في الفلسفة